وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة

اليـوم:	الخميس
التاريخ :	٢٠٢٥/٥/٨

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

138 مداخلة وكلمة ورداً واستفساراً على مدى أكثر من 3 ساعات خلال استعراض التقرير الوطني أمام مجلس حقوق الإنسان

السميط: الكويت متمسكة بدستورها ورؤاها وخصوصياتها

| كتب ناصر المحيسن |

قدّمت دولة الكويت، ممثلة بوفدها برئاسة وزير العدل المستشار ناصر السميط، أمس، تقريرها الوطني الرابع أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل ضمن أعمال الدورة الـ49 للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في مناقشة علنية شهدت 138 مداخلة وكلمة ورداً واستفساراً، على مدى أكثر من 3 ساعات.

وأكد الوزير السميط، في تصريح لوكالة «كونا» عقب اجتماع المجلس في جنيف، أن التقرير الوطني الرابع تم إعداده من قبل ممثلين عن الوزارات والهيئات الوطنية ذات الصلة، إلى جانب بعثة دولة الكويت الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة في جنيف.

وأفاد بأن دولة الكويت انضمت إلى سبع اتفاقيات دولية رئيسية في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، مؤكداً الدور البارز لدولة الكويت في مجالات التنمية والإغاثة الإنسانية.

مناقشة علنية وشفافة

وأجرى الوفد الكويتي مناقشة علنية وشفافة مع المجتمع الدولي حول مختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، مستعرضاً أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في سبيل الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والطوعية.

وتابع أعضاء الوفد المشارك مداخلات الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والوفود المشاركة التي قدمت ملاحظاتها واستفساراتها وتوصياتها، والتي تمت مناقشتها بكل موضوعية وشفافية، حيث قاموا بتوضيح ما يلزم من بيانات ومعلومات تتصل بهذه الملاحظات كل ضمن نطاق اختصاصه.

وتعد آلية الاستعراض الدوري الشامل إحدى الآليات غير التعاقدية التي استحدثتها الأمم المتحدة بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال حوار تفاعلي يجري بشكل دوري كل خمس سنوات لقياس التقدم المحرز.

السميط متوسطاً أعضاء الوفد الكويتي أمام مجلس حقوق الإنسان

الشفافية

وفي كلمته خلال الاستعراض، قال وزير العدل المستشار ناصر السميط: «تجدد دولة الكويت التزامها الثابت بالتعاون البناء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وكافة أجهزة مجلس حقوق الإنسان بما فيها هيئات المعاهدات الدولية والإجراءات الخاصة انطلاقاً من إيمانها بالشراكة الدولية والعمل الجماعي لحماية حقوق الإنسان».

وأضاف «يغطي تقرير دولة الكويت الوطني الرابع الفترة من عام 2020 وحتى نهاية عام 2024 وقد تلقت الدولة في الجولة السابقة ما مجموعة 302 توصية قبلت منها 230 توصية قبولاً كاملاً، و6 توصيات قبولاً جزئياً، وأخذ علم بـ12 توصية، واعتمد إعداد هذا التقرير منهجية تشاركية واسعة النطاق حيث شملت عملية الإعداد مشاركة فعالة من جميع الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وذلك وفق مبادئ الشفافية والشمول».

التشريعات والمساعدات

واستعرض السميط التطور التشريعي في الكويت منذ 2020 إلى 2025، والتعديلات على القوانين التي تم إقرارها، كما تطرق إلى جهود الدولة في تعزيز البنية المؤسسية لحقوق الإنسان، وتطوير آليات العمل الوطني باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

وتناول أيضاً جهود الكويت في المساعدات الإنسانية والإغاثية حيث أنفقت نحو 71 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والغذاء والإيواء في البلدان المنكوبة وفي قطاع غزة، في حين بلغ إجمالي ما قدمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال السنوات الأربع الماضية نحو مليار و102 مليون دولار أميركي دعماً للمشاريع التنموية في عدد من الدول النامية لاسيما في مجالات البنى التحتية والصحة والتعليم والمياه، كما بلغ عدد الدول المستفيدة من الصندوق الكويتي للتنمية منذ إنشائه عام 1961 ما مجموعة 105 دول.

ولفت إلى أنه «بعد ابداع التقرير الوطني الرابع، واصلت دولة الكويت مسيرة تعزيز حقوق الإنسان عبر خطوات ملموسة على المستويات التشريعية والمؤسسية والميدانية، وكما أسلفت سابقاً فإن بلادي تشهد مراجعة تشريعية شاملة لجميع القوانين البالغ عددها 983 قانوناً، ومن المتوقع إعادة النظر في 10 في المئة منها، وقد أسفرت هذه المراجعة حتى الآن عن إقرار سلسلة من الإصلاحات القانونية الجديدة».

المرأة

واستعرض السميط جهود دولة الكويت في تمكين المرأة حيث «أحرزت تقدماً ملموساً في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، حيث تمثل المرأة الكويتية نسبة 58 في المئة من إجمالي القوى العاملة الوطنية، إذ تبلغ حصتها في وظائف القطاع الخاص نسبة 48 في المئة وتصل نسبتها في وظائف القطاع الحكومي إلى 60 في المئة، ونسبة 48 في المئة في المحاماة، فضلاً عن تواجد 3 نساء في الحكومة الحالية يشغلن مناصب وزارية بارزة، و4 أعضاء في المجلس البلدي، كما تم فتح باب التطوع للالتحاق بالخدمة العسكرية كأفراد من العنصر النسائي، وهو الأمر الذي تكون معه جميع مجالات العمل مفتوحة أمام المرأة الكويتية مع مساواتها بأخيها الرجل بسلم الرواتب في القطاعين العام والخاص».

تنمية مستدامة

وإذ تطرق إلى جهود الكويت في مكافحة الفساد، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير التعليم، أوضح السميط أن «هذه التطورات مجتمعة تعكس التزام دولة الكويت المتجدد بالنهوض بمنظومة حقوق الإنسان، وفق نهج يستند لمبادئ الدستور والمواثيق الدولية ويهدف لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة».

وأضاف: «تؤكد دولة الكويت التزامها بالشفافية والانفتاح إزاء ما يثار من تساؤلات، وحرصها على توضيح مواقفها حيال بعض المسائل المطروحة، بما يعكس احترامها للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتمسكها بدستورها الوطني ورؤاها الوطنية وخصوصياتها القانونية والاجتماعية، وفي تقديمها لاستعراضها تنطلق الكويت من إرادة صادقة لتعزيز الحوار الموضوعي والوفاء بالتزاماتها الحقوقية بما يحترم سيادتها الوطنية ويعكس خصوصياتها القانونية والثقافية، ضمن الإطار الدولي لحقوق الإنسان، إسهاماً في بناء الثقة المتبادلة بين الدول ودعم النظام القائم على الكرامة والمساواة».

> الوفد الكويتي أجرى مناقشة علنية وشفافة مع المجتمع الدولي حول مختلف قضايا حقوق الإنسان

> 302 توصية في الجولة السابقة قُبل منها 230 قبولاً كاملاً و6 جزئياً وأُخذ العلم بـ 12

> «صندوق التنمية» قدم في 4 سنوات نحو مليار و102 مليون دولار للمشاريع في دول نامية

> 105 دول استفادت من الصندوق منذ إنشائه في 1961

> مراجعة شاملة لجميع القوانين الـ 983 ومن المتوقع إعادة النظر في 10 % منها

> المواطنات يشكلن غالبية القوى العاملة وجميع مجالات العمل مفتوحة أمامهن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٥	١٦٣٧٥

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«حماية الهوية الوطنية جزء لا يتجزأ من مبدأ السيادة الذي كرّسته الأعراف والقوانين الدولية»

سليمان الفوزان: سحب الجنسيات من أشخاص كان تصحيحاً لأوضاع غير قانونية

أكد ممثل المكتب الفني لوزير العدل، المستشار سليمان الفوزان، أن ما تم من سحب جنسيات لأشخاص، كان تصحيحاً لأوضاع غير قانونية، اكتشفت بعد إجراء مراجعات قانونية ودستورية دقيقة في شأن مسائل منح الجنسية كشفت أن بعض حالات التجنيس، منذ عام 1987 قد تمت بقرارات وزارية بناء على مرسوم صدر أثناء فترة تعليق الحياة البرلمانية، بالمخالفة لما تقضي به المادة الثامنة التي تشترط صدور مرسوم أميري.

وقال الفوزان، في حديثه عن ملف الجنسية والهوية الوطنية، إن دولة الكويت تؤكد التزامها الراسخ بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها في مجال حقوق الإنسان، لاسيما تلك المتعلقة بالحق في الجنسية وعدم التعسف في إسقاطها، مشيراً إلى أن «حق الدول في حماية هويتها الوطنية جزء لا يتجزأ من مبدأ السيادة الذي كرسته الأعراف والقوانين الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف أنه «إن كانت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم تنص صراحة على مفهوم الهوية الوطنية، فإن تفسير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد رسخ مبدأ هامش التقدير الواسع للدول، لاسيما في ما يتعلق بتنظيم مسائل الجنسية والهجرة والسياسات الثقافية حرصاً على صون تماسكها الاجتماعي وهويتها الوطنية».

وأشار إلى أنه «في ضوء ذلك ترى دولة الكويت أن السياسات الوطنية الرامية إلى الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية، تمثل ممارسة مشروعة لحقوق السيادة، كما تحرص الكويت على مواءمة ممارستها مع المعايير الدولية، عبر الالتزام بمبدأ عدم التمييز وتفادي نشوء حالات انعدام الجنسية وضمان سبل الإنصاف. وقد قامت بلادي بإجراء مراجعات قانونية ودستورية دقيقة في شأن مسائل منح الجنسية والتي كشفت أن بعض حالات التجنيس منذ عام 1987 قد تمت بقرارات وزارية بناء على مرسوم، صدر أثناء فترة تعليق الحياة البرلمانية، بالمخالفة لما تقضي به المادة الثامنة التي تشترط صدور مرسوم أميري، ورغم إقرار مجلس الأمة في عام 1994 لتلك الأوضاع، أفتت لجنة الخبراء الدستوريين في عام 2024 بعدم انطباق نص المادة 71 من الدستور على المرسوم المعني، مما أوجب تصحيح الأوضاع القانونية وسحب الجنسية من الحالات غير المستوفية للشروط الشكلية والموضوعية».

وتابع الفوزان، «هنا يتبين أن دولة الكويت لم تبتدع تشريعات جديدة لسحب الجنسية، بل التزمت بتطبيق قواعد قانونية قائمة مع الاستمرار في دراسة تطوير الإطار القانوني لمنح الجنسية الكويتية

إن الكويت بلد العطاء والإنسانية لا تقبل إلا العيش الكريم لكل من نشأ وترعرع على أرضها، وقد اتخذت بلادي سلسلة من التدابير لضمان الحقوق الأساسية للفئات المتأثرة، من أبرزها إصدار بطاقات هوية خاصة تتيح لحامليها الحصول على التعليم المجاني والرعاية الصحية، واستمرار صرف المساعدات الاجتماعية للأرامل والمطلقات وإعادة قيد المحاميات والسماح لهن بمزاولة المهنة، وصرف الرواتب التقاعدية دون انقطاع، وضمان استكمال العلاج في الخارج، وتسهيل استخراج وثائق السفر لأداء فريضة الحج، وإصدار وثائق سفر بديلة بالتنسيق مع منظمة الطيران المدني الدولي، وتمكين الأفراد من العمل والتجارة والحصول على التراخيص اللازمة، ومتابعة أوضاعهم عبر الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، ومعاملة القاصر المولود لأم كويتية بصفة أصلية معاملة الكويتيين حتى بلوغه سن الرشد».

وذكر أنه «في إطار تعزيز الشفافية والعدالة، أنشأ مجلس الوزراء عام 2025 لجنة مستقلة لتلقي التظلمات، وتختص هذه اللجنة بدراسة التظلمات المتعلقة بقرارات سحب الجنسية، وإعداد التوصيات اللازمة ضمن إطار القوانين واللوائح السارية، كما وإن اللجنة قد شرعت باستقبال التظلمات.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه قد تم استخراج 24060 بطاقة للفئات المسحوبة جنسيتها ممن اكتسبوها وفقاً للمادة الثامنة، أي بنسبة 68 في المئة، مقابل استخراج 255 بطاقة للفئات المسحوبة جنسياتهم بسبب التزوير، أي ما يعادل 3 في المئة من عددهم الإجمالي».

وختم الفوزان، كلمته بالقول «يتضح من هذا الاستعراض أن التدابير المشار إليها لم تستهدف فئة بعينها، كما تجدد دولة الكويت التزامها الكامل بالتعاون للبناء مع مجلس حقوق الإنسان واستعدادها الدائم لمواصلة الحوار الإيجابي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٥	١٦٣٧٥

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

براءة مصوّر متهم بتصوير مشجعتين بلا حجاب

| كتب أحمد لازم |

أيّدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أول درجة ببراءة مصوّر رياضي من تهمة استعمال الهاتف والتشهير بهما من خلال تصوير مشجعتين بكاميرته ونشر صورتيهما من دون موافقتهما.

وأحيل المتهم إلى المحاكمة بعدما تقدمت الشاكيتان ببلاغ ذكرتا فيه بأنهما فوجئتا بقيامه بتصويرهما ونشر صورتيهما بحسابه في منصة «إنستغرام» من دون علمهما أو موافقتهما.

وبيّنت الشاكيتان بأن المتهم شهّر بهما كونه صورهما خلال وجودهما على مدرجات المشجعين لمؤازرة المنتخب في بطولة خارجية من دون أن ترتديا الحجاب رغم أنهما محجبتان في البلاد.

وأمام المحكمة، دفع المحامي نواف الوهيب بانتفاء الركن المادي والمعنوي للجريمة، مشيراً إلى أن أحكام محكمة التمييز انتهت إلى أن تصوير الأشخاص في مكان عام لا يُشكّل جريمة.

وبيّن أن موكله قام بتصوير الشاكيتين باعتباره مصوراً وفي مكان عام، وليس خاصاً بهدف التغطية الإعلامية وإبراز الجماهير الكويتية والاعتزاز والفخر بها وبمؤازرتها المنتخب.

وأكد الوهيب للمحكمة أن موكله لم يكن يعلم بأن الشاكيتين محجبتان في البلاد، وإلا امتنع عن تصويرهما ونشر صورتيهما مراعاة لخصوصيتهما ورغبتهما بعدم الظهور بلا حجاب.

نواف الوهيب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٢٠	١٦٣٧٥

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"حجز الراتب الدائم" إلى 28 الجاري

أجلت المحكمة المستعجلة، أمس، دعوى قضائية مرفوعة من أحد المواطنين، يطالب فيها بإيقاف القرار الصادر من الإدارة العامة للتنفيذ بشأن حجز راتب المدين بصفة دائمة الى جلسة 28 مايو للاطلاع والرد .

وفي الجلسة حضر دفاع الحكومة وطلب الاجل للرد، وادعى الحاضر ان المستشار رئيس الادارة العامة للتنفيذ بصدد إصدار تعميم يصحح ما جاء في الأيام السابقة وسيكون حلا مرضياً. وكان المواطن تقدّم بدعواه عبر المحامي حسين هاني، مطالباً إدارة التنفيذ بوقف تنفيذ قرار الحجز الصادر بحقه.

وتعد هذه القضية الأولى من نوعها، وسط جدل قانوني واجتماعي حيال "الحجز".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٧	١٩٨٥٦

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٥/٢٢ قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٧٤٠ بيوع/٣.

المرفوعة من: شيخه فيصل حمد الملا.

ضـــــد: ١- حمد فيصل حمد الملا. ٣- وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته.
٢- عبدالحسن فيصل حمد الملا. ٤- مدير عام بلدية الكويت بصفته.

أولاً: أوصاف العقارات

أوصاف العقار الأول، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.
عقار الوثيقة رقم ٢٠١١/١٥٧٧ الواقع في الجابرية - قسيمة رقم ١١٩- قطعة رقم ١٠ - من المخطط رقم م/٢٣٨٣١ - ومساحته ٩٤٦ م٢ بسعر أساسي قدره مليون وثلاثة عشر الف دينار كويتي (١٠١٣٠٠٠ د.ك) بالمزاد العلني.

❖ **ملاحظة:**
- توجد مخالفة وهي أبراج اتصالات في سطح العقار

❖ **المعاينة:**
جلسة ٢٠٢٢/٩/١٥ تم الانتقال إلى عين النزاع وهي عبارة عن منزل سكن خاص الكائن في منطقة الجابرية - قطعة ١٠ - شارع ١٠ - قسيمة ١١٩ - منزل ٢٦ - الرقم الآلي للعنوان ١٨٥٠٩٨٤١، وثيقة رقم (١٥٧٧) المؤرخة في ٢٠١١/٢/١٥ بمساحة (٩٤٦) متر مربع، وتمت معاينتها على الطبيعة بحضور وإرشاد المدعية ووكيلها ووكيل المدعى عليه الأول وبمعاونة السيد خبير الدراية بالإدارة / ناصر حجي المطيري وتمت المعاينة على النحو التالي:
١- عين النزاع تقع على شارعين بطن وظهر ويحدها جارين من جهة اليمين المواجهة لشارع رقم ١٠ والجهة الخلفية، ومن جهة اليسار أرض فضاء.
٢- يوجد مدخلان لعين النزاع.
٣- تتكون من سرداب ودور أرضي ودور أول ودور ثاني وربع سطح.
٤- تتكون أدوار عين النزاع من السرداب والأرضي والأول والثاني من أربع شقق متطابقة بمجموع اجمالي عدد ١٦ شقة.
٥- يحتوي ربع السطح على غرفة مضخات عدد ٢ وغرفة حارس بحمامها ومطبخ.
٦- تحتوي كل شقة على عدد ثلاثة غرف ماستر بحمامها وغرفة خادمة وحمامين وصالة ومطبخ.
٧- توجد بلكونات للشقق التي تقع في الدور الأول والثاني.
٨- تحتوي عين النزاع على مصعدين.
٩- تكييف عين النزاع تكييف مركزي.
١٠- يوجد سلمين للخدمات من السرداب إلى السطح.
١١- أرضيات عين النزاع عبارة عن رخام للشقق وجرانيت للممرات الخارجية.
١٢- الأسقف عبارة عن ديكور جبسن بورد.
١٣- الحوائط عبارة عن أصباغ امشلن عادي.
١٤- أبواب عين الشقق عبارة عن أبواب خشبية.
١٥- عين النزاع مؤجرة بالكامل وقريبة من مجمع خدمات.

أوصاف العقار الثاني، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.
عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٣٧٩ الواقع في منطقة أبو الحصانية ضمن الشريط الساحلي ب - قسيمة رقم ٥٦ - من المخطط رقم م/٣٤٠٥٧ - ومساحته ٢٢٨١م٢ بثمن أساسي قدره ٣٢٠٠٠٠٠ د.ك (ثلاثة ملايين ومائتي ألف دينار كويتي).

❖ **ملاحظة:**
- توجد مخالفة إقامة بناء زائد بالدور الأرضي ملاصق للمبنى الرئيسي وبجوار الملحق + إقامة بناء من المواد الخفيفة بالدور الأول (وفقا لكتاب البلدية)

❖ **المعاينة:**
جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٢ تم الانتقال إلى عين النزاع وهي عبارة عن سكن خاص الكائن في منطقة ابي الحصانية ضمن الشريط الساحلي ب - قطعة ١١ - شارع ٦٢ - قسيمة ٥٦ - منزل ٢٢ - الرقم الالي للعنوان ١٢٣٥١٢٠٥ وثيقة رقم (٧١٢٩) المؤرخة في ٢٠٠٢/٥/١٨ بمساحة (٢٢٨١) متر مربع، وتمت معاينتها على الطبيعة بحضور وإرشاد وكيل المدعية والمدعى عليه الأول وبمعاونة السيد خبير الدراية بالإدارة / سعد مبارك المطيري وتمت المعاينة على النحو التالي:
١- عين النزاع تقع على شارع داخلي واحد ويحدها جار من جهة اليمين وجار من جهة اليسار ومطلة مباشرة على البحر.
٢- تحتوي على دور أرضي فقط وملحق خارجي.
٣- الكساء الخارجي عبارة عن موزاييك لون أبيض.
٤- يحتوي الدور الارضي على أربعة غرف ماستر بحمامها وغرفة خادمة مع حمامها وصالتين بالاضافة إلى صالة ثالثة بها طاولة الطعام ومطبخين تحضيريين.
٥- تشطيب عين النزاع عبارة عن ارضيات رخام واسقف ديكور جبسم بورد وحوائط صبغ امشلن عادي ويوجد حائط واحد في الصالة الرئيسية تشطيبه ورق جدران
٦- يتكون الملحق الخارجي من غرفتين للحارس مع الحمام.
٧- يوجد بلكونة مطلة مباشرة على البحر.
٨- يوجد مصاعد للسيارات داخل القسيمة.
أفاد المدعى عليه الأول أن مفاتيح عين النزاع بحوزة المدعية.

أوصاف العقار الثالث، وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.
عقار الوثيقة رقم ٢٠١٢/١٣٥٦٩ الواقع في مدينة صباح الأحمد البحرية - قسيمة رقم ٤٩٩ - من المخطط رقم م/ ٣٧٥٠٠ A2 - ومساحته ٤٣٧م٢. وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره/ ٤٧٠٠٠٠ د.ك (أربعمائة وسبعون ألف دينار كويتي) (أرض فضاء).

❖ **المعاينة:**
جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٧ تم الانتقال إلى عين النزاع وهي عبارة عن أرض فضاء الكائن في مدينة صباح الأحمد البحرية - قطعة A2 - قسيمة ٤٩٩ - الرقم الآلي للعنوان ٩٥١٢٠٦، وثيقة رقم (١٣٥٦٩) المؤرخة في ٢٠١٢/١١/٦ بمساحة (١٤٣٧) متر مربع، وتمت معاينتها على الطبيعة بحضور وإرشاد وكيل المدعية ووكيل المدعى عليه الأول وبمعاونة السيد خبير الدراية بالإدارة / سعد مبارك المطيري وتمت المعاينة على النحو التالي:
١- عين النزاع عبارة عن أرض فضاء تقع على شارع داخلي واحد ومطلة مباشرة على البحر.
٢- يحد عين النزاع جار من جهة اليمين وجار من جهة اليسار.
٣- يوجد في عين النزاع سور شبك حديد وعدد خمسة شبرات وجلسة عريش وألعاب أطفال.
٤- الواحة البحرية بطول ٢١ متر.
• أفاد أطراف الحضور من أطراف الدعوى أن ما يوجد في الأرض لا تخص أحد من أطراف الدعوى.

ثانياً: شـــروط المـــزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين كل عقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المـزاد في جميـع الحالات رسـوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفـات إجـراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه
- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٧٧٧ من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧٦ من قانون المرافعات أنه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٤	١٨٣٠٥

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/٦/٤ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٣١٢ بيوع /٢

المرفوعة من: محمد عيسى أحمد الانصاري.

ضـــــد: خوله ابراهيم مزعل الصلال.

أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقه)

- حصة مشاعاً قدرها ٥٠٪ في عقار الوثيقة رقم ٢٠١٠/١٢٧٨٩ الكائن بمنطقة المسايل - قسيمة رقم ٣٩٦ - قطعة رقم ٥ - مخطط م/٣٧٨٨٤ ومساحته الاجمالية ٤٠٠ م٢. وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره/ ١٧١٣١٥ د.ك مائة وواحد وسبعون ألف وثلاثمائة وخمسه عشر دينار كويتي نظير الحصة المعروضة للبيع.

●● وفقا لما ورد بشهادة الاوصاف:

- العقار يقع ضمن منطقة سكن خاص عبارة عن ارضي فضاء - وتم تعديل اسم المنطقة بموجب قرار المجلس البلدي المؤرخ ٢٠١١/٧/١١ باطلاق اسم المسايل على المسيلة.

●● ووفقا لما ورد بتقرير الخبير

العقار موضوع الدعوى الكائن بمنطقة المسايل - قطعة (٥) - شارع (٥٣١) - قسيمة رقم (٣٩٦) المعاينة على النحو التالي:-

- تنوه الخبرة بوجود اختلاف بين المنطقة المذكورة في الوثيقة رقم (٢٠١٠/١٢٧٨٦) الخاصة بالعقار ومنطقة العقار الذي ارشد عليه وكيل المدعي وهو كما مذكور اعلاه.

العقار موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم ٢٠١٠/١٢٧٨٦ وبمساحة ٤٠٠م٢.

العقار موضوع النزاع عبارة عن أرض فضاء وتقع على زاوية داخلية ويحدها الجيران من الجهتين وتقع على شارع داخلي.

قام السيد خبير الدراية بمعاينة القسيمة موضوع الدعوى تمهيداً لتقدير قيمتها وتقديم التقرير الخاص بذلك كما قام بالاطلاع على ملف الدعوى وما به من مستندات.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـــثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت الزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مسحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامســاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادســاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون وعلى الباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئولياتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامـــناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لمسالجه بأجرة المثل».

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥/٥/٨	٤	١٨٣٠٥

الوفيـــات

الوفيات

● **سالم بدر محمد البدر، 78 عاماً**، (شيع)، رجال: العزاء في ديوان القناعات، الشويخ السكنية، تلفون: 55552277، 99611450، نساء: مشرف، ق5، ش13، م14، تلفون: 55020033.

● **عبدالمحسن عواد حالوب الخالدي، 64 عاماً**، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66222399، 65541554، نساء: الجهراء القديمة، ق1، ش1، جادة 1، منزل 172.

● **منى خليل محمد القلاف، زوجة/ عبدالرضا محمد مهنا، 65 عاماً**، (شيعت)، رجال: العزاء في مسجد البحارنة، الدعية، العزاء اليوم الخميس (رجال)، تلفون: 55585058، 51113113، نساء: قرطبة، قطعة 4، شارع 1، جادة 3، منزل 5، تلفون: 65644557، 66992992.

● **منيرة راشد المرزوق البديح، أرملة/ عيد طلق العقاب، 79 عاماً**، (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99432666، نساء: الصباحية، قطعة 2، شارع 14، منزل 863، تلفون: 99432666.

● **فيصل عبدالله مهدلي مطر، 53 عاماً**، (شيع)، رجال: العزاء في مسجد الإمام الحسن، بيان، تلفون: 66255288، نساء: المقبرة الجعفرية، تلفون: 66331233.

● **سالم علي لاهوم شليل، 55 عاماً**، (شيع)، رجال ونساء: العزاء في علي صباح السالم، قطعة 1، شارع 9، المبنى 7، تلفون: 95525510، 66110499.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»